الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٥) المجلد الرابع

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	ص
١	م.د. بتول جاسم محمد المالكي	بين (أكلني البراغيث) و(أكلوني البراغيث)	٨
٢	م.د. صباح باجي ديوان	البنى التحتية لمحطات الرصد الجوي في محافظة بابل	١٤
٣	م.د.عبدالرزاق حسن هاشم	الإمامة دراسة تحليلية عند متكلمي الاشعرية	٣٢
٤	م.د. منى محمد حاتم	اندماج أفق التوقع لقراء شعر أبي تمام والمتنبي في كتاب النظام لابن المستوفي الأربلي (ت٦٣٧هـ) للأجزاء من «٥-٨»	٥٦
٥	م.د. ميثاق عاشور حسين	اعتراضاتُ الباقوليّ (ت٥٤٢هـ) النَّحويَّةُ على أبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) في «جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة»	٦٤
٦	م.د. هدير علي عبد	السكينة والطمأنينة في القرآن الكريم	٨٦
٧	م.د.إبراهيم حسين إبراهيم الأشتر	العفو الفردي والجماعي دراسة موضوعية في آيات الكتاب الكريم	٩٦
٨	م.د.أسيل ابراهيم شهاب	التعايش الأسري في القرآن الكريم	١٠٦
٩	م.م. ابتهال حسين عداي	النقد الثقافي في الشعر الرقمي	١٢٢
١٠	م.م إبراهيم صادق صدام	«فلسفة سورين كيركجارد: جدلية الذات والوجود والحرية»	١٣٢
١١	أ. د. سعد محسن عبد العبيدي م.م الير عبد العزيز علوان الدلفي	غانا في عهد الشيمبونج «مجلس الإصلاح الوطني ١٩٧٢- «١٩٧٥	١٣٤
١٢	م.م اسعد بدري عزيز	الحضور الوجودي لدى طلبة الجامعة	١٦٠
١٣	م.م. حسين سعدون كاظم	فاعلية استراتيجية OE3R في تنمية مهارات التفكير العلمي لدى طلاب الصف الأول المتوسط في مادة علم الفيزياء	١٧٢
١٤	م.م. روافد جاسم حسن مخلف	التوجهات اللغوية في النقد الأدبي الحديث بين السردية واللامركزية	١٨٦
١٥	م. م. رياض أحمد حامد الجحيشي	برغواطة و دورها في تاريخ المغرب العربي الاسلامي خلال العهد الأموي	١٩٨
١٦	م.م. سحر ماهود محمد	موقف لبنان من القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٨٠-٢٠٠٠م	٢٠٨
١٧	م.م صبا مجيد مهيدي	الخلافة العباسية والنظام المالي: النفقات أنموذجاً	٢٢٨
١٨	م.م فاطمة صدام فنوص حمادي	الجريمة الالكترونية وسبل حماية المجتمع منها – دراسة فكرية معاصرة	٢٣٨
١٩	م.م. فيصل عزيز كاصد م.م. محمد عبدالرضا شريف	حيوية الضمير وعلاقته بالاتزان الانفعالي لدى المرشدين التربويين	٢٤٨
٢٠	م.م. كرار خليل هويدي أ.د. مهند محمد صالح عطية	العلامة الطباطبائي وكتابه الميزان في تفسير القرآن	٢٦٠
٢١	م.م مصطفى محمد عبد الرزاق	القيم عند امانوئيل كانت-دراسة تحليلة-	٢٦٨
٢٢	أ.م.د. رشا عيسى فارس	وظائف المماليك ومهنهم في العصر الايوبي	٢٨٢
٢٣	أ.د. علي محمد كريم ايلاف صلاح رشيد	الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP) في تركيا «١٩٨٣-١٩٩٤»	٢٩٦
٢٤	Asst. Prof. Dr. Husam Mohammed Kareem	Learner-CentredApproach and its Influenceon Iraqi EFL Students'College WritingComposition Performance	٣٠٤
٢٥	Instr. Hussein Kadhim Zamil	Element of Alienationwith Reference to Bindu Bhatt's The Inexhaustible:ASocio-Psychological Study	٣٢٤

غانا في عهد اتشيمبونج
«مجلس الإصلاح الوطني ١٩٧٢- «١٩٧٥

أ. د. سعد محسن عبد العبيدي م.م اثير عبد العزيز علوان الدلفي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/ قسم التاريخ

المستخلص:

منذ عام ١٩٦٦، شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء موجة متصاعدة من الانقلابات العسكرية، بدأت في نيجيريا عندما خرجت الدبابات من ثكناتها إيذاناً ببدء عهد جديد من الحكم العسكري. وسرعان ما امتدت هذه العدوى السياسية إلى غانا، حيث أُطيح بالرئيس كوامي نكروما في العام ذاته، مما وضع البلاد تحت سلطة العسكر حتى عام ١٩٦٩. وبضغط من الرأي العام، محلياً ودولياً، عاد الحكم إلى المدنيين لفترة وجيزة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٢، في إطار نظام دستوري جديد نصّ على إقامة رئاسة فخرية تمثل رمزية الدولة، إلى جانب رئيس وزراء يتمتع بالسلطات التنفيذية، مع تأكيد صريح على عدم السماح بعودة الحكم العسكري بأي شكل من الأشكال، غير أن هذا الترتيب لم يصمد طويلاً؛ إذ عادت المؤسسة العسكرية بقيادة اتشيمبونج لتتدخل مجدداً في العملية السياسية تحت ذرائع متعددة، شملت، من جهة، الادعاء بإنقاذ البلاد من تبعات السياسات الاقتصادية الدولية، ومن جهة أخرى، السعي لتحقيق مصالح ذاتية وفئوية داخل النخبة العسكرية، فضلاً عن ذريعة محاربة الفساد وايقاف هدر المال العام الامر الذي عكس استمرار الهشاشة البنيوية للمؤسسات المدنية، وصعوبة ترسيخ ثقافة ديمقراطية مستقرة في تلك المرحلة التاريخ الغاني.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، نيجيريا، الحكم العسكري، العملية السياسية

Abstract:

Since 1966, sub-Saharan Africa has witnessed a rising wave of military coups, take over in Nigeria when tanks rolled out of their barracks, heralding the beginning of a new era of military rule. This political contagion soon spread to Ghana, where President Francis Kwame Nkrumah was overthrown at the same year, this momentous event put the country under military rule until 1969. Under pressure from public opinion, both domestically and internationally, civilian rule was briefly restored between 1969 and 1972, within the framework of a new constitutional system that delivered for a ceremonial presidency representing the symbolic power of the state, alongside a prime minister with executive powers. The regime unequivocally stated that military rule would not be acceptable to return in any form. However, this arrangement did not last long. Since, the military establishment, led by Acheampong, once again intervened in the political process under multiple pretexts. These included, on the one hand, the claim to be saving the country from the consequences of international economic policies, and on the other, the pursuit of personal and factional interests within the military elite, as well as the pretext of combating corruption and halting the squandering of public funds. Those deeds demonstrated or revealed the continued structural fragility of civilian institutions and the difficulty of establishing a stable democratic culture at this stage of Ghanaian history.

Keywords: Africa, Nigeria, military rule, political process

المقدّمة:

شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منذ منتصف ستينيات القرن العشرين تحولات سياسية عميقة، تمثلت في تصاعد وتيرة الانقلابات العسكرية التي أسهمت في إعادة تشكيل أنظمة الحكم في عدد من دول الإقليم. وقد مثّلت نيجيريا نقطة الانطلاق لهذه الموجة، عندما خرجت الدبابات من الثكنات عام ١٩٦٦، معلنة بداية حقبة جديدة من الحكم العسكري. ولم تمضِ فترة طويلة حتى امتدت هذه الظاهرة إلى غانا، حيث أُطيح بالرئيس كوامي نكروما في العام نفسه، ودخلت البلاد في مرحلة من الحكم العسكري استمرت حتى عام ١٩٦٩.

وبضغط من الرأي العام المحلي والدولي، تمت إعادة السلطة إلى المدنيين ضمن إطار دستوري جديد، أُقر بموجبه نظام شبه رئاسي يقوم على وجود رئيس فخري ورئيس وزراء يتمتع بالصلاحيات التنفيذية، مع التأكيد على ضرورة منع عودة الحكم العسكري. غير أن هذه المرحلة المدنية لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما عادت المؤسسة العسكرية إلى الواجهة، مبررة تدخلها بحجج متعددة، تراوحت بين الرغبة في إنقاذ البلاد من تداعيات السياسات الاقتصادية الدولية، والسعي لتحقيق مصالح فئوية ضيقة داخل النخبة الحاكمة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه التحولات السياسية في غانا في سياقها الإقليمي، واستقصاء العوامل البنيوية والسياسية التي ساهمت في تعثر مسار التحول الديمقراطي، مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية في إعادة إنتاج نمط الحكم السلطوي، وقسمت البحث الى مقدّمة واربعة محاور وخاتمة، جاء المحور الاول بعنوان «الانقلاب العسكري عام ١٩٧٢» ليوضح مجرياته واسبابه، اما المحور الثاني فقد خصص للفكر السياسي لاتشيمبونج والموقف الخارجي منه، وتطرق المحور الثالث للتطورات السياسية في ظل نظام مجلس الإصلاح الوطني Natioal Redemption Council ١٩٧٢-١٩٧٥، اما المحور الاخير فتناول حرية الرأي والصحافة في ظل حكم مجلس الاصلاح الوطني بقيادة اتشيمبونج.

أولاً: الانقلاب العسكري عام ١٩٧٢:

لم يكن الإنقلاب الذي اطاح بحكومة كوفي بوسيا(١) مفاجئاً للمراقبين للشأن السياسي الغاني نظراً للأزمات السياسية والاقتصادية المتتالية، ومع اتخاذه التدابير لإزالة العقبات التي واجهت حكومته إلا أنّها لم تحقق سوى قائدة هامشية، بالمقابل نالت مواقف عديدة من شخصيته وتاريخه كطرد الاجانب بطريقة مهينة وتسريح ٥٦٨ موظفاً لأسباب عرقية فضلاً عن الانقسام داخل حكومته كلّ ذلك أسهم في تراجع شعبيته(٢).

صوتت غالبية أفراد المؤسسة العسكرية من الجيش والشرطة في غانا لصالح حزب التقدم بزعامة بوسيا خلال انتخابات عام ١٩٦٩، غير إنّ الاخير قام بحملة تطهير شملت معظم القيادات العسكرية واستبدالهم بقيادات موالية له، الأمر الذي جعله وحزبه واثقين بعدم قيام الجيش بانقلاب أخر مستقبلي، وممّا زرع الثقة في نفوس أركان النظام في الجمهورية الثانية عمليات التطهير التي جرت وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية الأمر الذي أقنع الحكومة بأن لديها أفراداً مخلصين مدافعين عنها(٣).

والسؤال الذي يبرز هنا: هل كانت تلك الاجراءات كافية في منع حدوث انقلاب عسكري ثانٍ في غانا؟ سرعان ما حدث انقلاب أخر عندما غادر بوسيا اكرا متجهاً نحو لندن في الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٢، لإجراء فحوصات طبية إذ كان يعاني من مرض السكري ومرض اخر في بصره فاستغل قائد لواء المشاة الأول اغناتيوس كوتي اتشيمبونج Ignatius Kuti Acheampong-(٤)، فرصة غيابه فتحرك بقطعاته العسكرية ، والقى القبض على عدد من الوزراء وكبار الضباط وجرى ايداعهم السجن واستولى على السلطة السياسية(٥).

وبذلك شهدت غانا بذلك انقلاباً عسكرياً اخر وهو الثاني في تاريخها وجاء تماماً مشابهاً لما حصل في شباط عام ١٩٦٦، كنتيجة لتدخل بوسيا بشؤون الجيش، وإقالة الضباط وترقية الموالين له لمناصب عليا، وخفض

الميزانية العسكرية من حيث التوقيت والاستيلاء على المنشأة الحكومية في العاصمة الرئيسية أكرا وما حولها(٦)، كما شُبّه انقلاب اتشيمبونج بالمحاولة الانقلابية عام ١٩٦٧ التي فشل فيها الملازم آرثر وأنصاره(٧).

توجه اتشيمبونج في ساعات الصباح الأولى، من يوم الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٢، بقيادة رجاله من لواء المشاة الأول المتمركز في العاصمة للاستيلاء على دار الاذاعة الحكومية والمطار الدولي وقلعة اوسو (مقر الحكومة) ومحطة تبادل الهاتف الدولية(٨)، ولم تشهد أكرا والأقاليم الأخرى اشتباكات مسلحة أو ردود فعل من قبل انصار حكومة بوسيا او افراد مؤسسته العسكرية، كما لم يسفر الانقلاب عن اغتيالات أثناء تنفيذه، ووصفه المراقبون بأنه انقلابٌ ناجحٌ، وغير دموي، كما اتجه بوسيا نحو باريس ومنها لساحل العاج للاقامة فيها(٩).

ويمكن أنْ نوجز مسوّغات قيام اتشيمبونج بالانقلاب بما يلي(١٠):

أولاً:سوء الإدارة: تمثل ذلك بالقرارات الخاطئة التي اتخذتها حكومة بوسيا في إدارة البلاد وأوضح اتشيمبونج ذلك في خطابه قائلاً « سيوافق كل غاني شريف على الرأي القائل أنّ الممّارسات الخاطئة والفساد والفصل التعسفي والاعتقالات والاحتجازات من دون محاكمة التي ظهرت في عهد نكروما قد عادت مجدداً في عهد بوسيا»(١١)، وهو ما جعل الموظفين الحكوميين تحت رحمة الوزراء، وهو ما يخالف الدستور فضلاً عن رفع قيمة الايجارات لمنازل الموظفين وتقليل رواتبهم إلى النصف في الوقت ذاته، وممّا زاد من سخط الشعب على حكومة بوسيا قيام الأخيرة بحلّ مؤتمر النقابات العمّالية في الوقت الذي كانت تمثل المنظمة الوحيدة التي تناضل من أجل حقوق العمال(١٢)، فضلاً عن التدليس في الشؤون القضائية(١٣).

ثانياً – التدخل في المؤسسة العسكرية: وضع بوسيا نصب عينيه عند وصوله للسلطة هيكلة المؤسسة العسكرية إذ قام بفصل الكثير من الضباط بحجج مختلفة، منها تقدّم بعضهم بالعمر، بالمقابل أسند للمقربين منه مناصب رفيعة لتتناسب مع اهوائه ورغباته، كما عمل على تخفيض رواتب الضباط بشكل عام وسلب وسائل راحتهم والتسهيلات القليلة التي كانوا يتمتعون بها، وقامت الحكومة بالغاء او تقليص الكهرباء والماء المجانيين اللذين كان الضباط يتمتعان بهما(١٤)، وعانى الجيش بشكل جماعي من نقص الموازنة بعد أنْ تقلصت نفقات الدفاع من ٤٩ مليون عام ١٩٦٩ إلى ٤٠ مليون سيدي غاني بعد عام ١٩٧٠(١٥). كل ذلك أسهم في خفض الروح المعنوية للقوات المسلحة وبات الضباط غير قادرين على ممارسة أي تأثير في رجالهم، وأستخدام العسكريين في امور بعيدة عن وظيفتهم التقليدية المتمثلة بحماية البلاد كاستخدامهم في حملات مكافحة الأمراض كالكوليرا، أو في حملات اعادة الأعمار الأمر الذي وُصِفَ على انه اهانة لهم(١٦)، واشار المراقبون إلى أنّ الهدف من وراء سحب امتيازات فئة من الضباط والإغداق على فئة أخرى بالمناصب والترقية ما هو إلّا لسلب التأثير المتبادل بين المراتب ممّا يجعل الاتفاق بينهم للتخطيط للقيام بانقلاب جديد من الامور المستحيلة(١٧) غير أنّ ذلك لم يكن نافعاً للنظام، وعلى العكس من الانقلاب الأول قام الجيش بمفرده بتنفيذه من دون تدخل الشرطة(١٨).

ثالثاً: التراجع عن الديمقراطية والانسداد السياسي: مثلت تصرفات حكومة بوسيا تحدياً واضحاً للمؤسسات الديمقراطية التي أقسم على تقديم الدعم لها، غير أنّ المخالفات بقيت مستمرة مثلما كانت بعهد نكروما(١٩)، ووجهت اتهامات لبوسيا بانتهاك الدستور إذ أكّد اتشيمبونج أنّ دستور عام ١٩٦٩ انتُهِكَ مراراً، وأنّ الأشخاص الذين عملوا على صياغته وساعدوا على إصداره ووصلوا للسلطة بفضله وأقسموا على احترامه ما لبثوا أنْ تعّدوا عليه، ومن القضايا التي استدل بها اتشيمبونج على انتهاك الدستور والقانون هي ما يتعلق بعدم كشف الاصول المالية لاصحاب المناصب، كما أوضح اتشيمبونج أنّه لم يعد بالإمكان اسقاط بوسيا من الحكم بطرق سلمية(٢٠)، ويمكننا الإشارة الى اهمية هذه النقطة التي طالما تقترن بالانقلابات فحين يكون هناك انسداد

سياسي ويأس من التغيير بطرق سلمية، يلجأ المعارضون عادةً إلى الطرق العسكرية كحلٍ أخير.

رابعاً: الأوضاع الاقتصادية: اخفقت حكومة بوسيا في التصدي لمشكلات غانا الاقتصادية وتعرض الحزب الحاكم لاتّهامات بالفساد(٢١)، كما أنّ طريقة تعامل بوسيا مع الاقتصاد والتأثير السلبي لسياساته الاقتصادية كانت احدى المسوّغات التي أدّت لانقلاب عام ١٩٧٢، وفي أول مؤتمر صحافي له بعد الانقلاب أكّد اتشيمبونج أنّ الانقلاب لم يكن من أجل أهداف أنانية للقوات المسلحة، بل إنّ الانقلابيين كانوا يهدفون لإنقاذ البلاد من الانهيار الاقتصادي التام واستشهد اتشيمبونج بالضرائب التي فرضها بوسيا وتخفيض قيمة العملة، ثم اتبعها بفرض ضريبة أخرى لم يسلم منها حتى العمّال، حتى باتوا معدمين عملياً، وأكّد انه استولى على السلطة لكبح (سوء التخطيط الاقتصادي) على حد قوله، زاعماً إنّ الانتظار لخمس سنوات لمعالجة الأوضاع الاقتصادية امر غير منطقي(٢٢).

انتقد اتشيمبونج مبدأ (رجل واحد صوت واحد) لكسب أصوات الناخبين، وأكّد أنّها عبارة لا معنى لها ما لم تقترن بمبدأ (رجل واحد رغيف واحد)، غير ان الحكومة المدنية وحسب وجهة نظره سارت على مبدأ «عشرة رجال ورغيف واحد» في إشارة إلى حالة التقشف والجوع التي مرّ فيها الشعب، وأنّ الحكومة باتت تستغل وجودهم فقط لأصوات انتخابية(٢٣).

خامساً – الصراع العرقي: الانقسام العرقي الذي شهدته غانا لا سيّما التهميش والاقصاء، الذي تعرض له افراد الأيوي وتفضيل الأكان عليهم في المناصب الحكومية والوظائف فضلاً عن المؤسسة العسكرية، كما مثلت سياسات بوسيا ضربة لآمال وتطلعات الأيوي في استعادة جزء من حقوقهم المفقودة، منذ الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٦٦ وبحلول عام ١٩٧٢ لم يكن منهم سوى شخص واحد فقط بمنصب عسكري(٢٤)، وهاجم اتشيمبونج بوسيا متهماً إيّاه بأنه كرّس الانقسام داخل المجتمع الغاني بدلاً من التقليل منه، واتّهمه برفع الانتماء القبلي إلى مستويات كبيرة وباتت غانا لا تمثل أمة موحدة(٢٥).

وتابع بالقول إنّ الشعب بات في ظل حكومة بوسيا منهزم اقتصادياً ويائس اجتماعياً تعاملت معه الحكومة بغطرسة رغم وجود الدستور، وتحدثت للشعب بلهجة الاستهزاء والتنمر لاسيّما مع المعارضين، واصبح الفرد الغاني يشعر وكأنه غير مرغوب به، كما شُوّهت سمعة الكفاءات والاكاديميين وصار امراً واقعاً، واستبدلوا بشخصيات مقربة من بوسيا، بالمقابل رأى عدد من المؤرخين أنّ مقارنة بوسيا بنكروما فيه الكثير من المبالغة وان الاطاحة بالاخير لم تكن متاحة الا بعمل عسكري في حين كان التغيير ممكنا في الجمهورية الثانية من دون اللجوء للعمل العسكري، فضلاً عن ان بعض المصادر ترجح ان اتشيمبونج قام بالانقلاب للوصول للسلطة(٢٦).

وتجدر الاشارة إلى أنّ بعض العوامل الشخصية كانت تقف خلف عملية الانقلاب التي قام بها اتشيمبونج ومنها أولاً: كان اتشيمبونج ينتمي إلى فئة من الضباط الذين استبعدوا من الترقيات لانهم لم يشاركوا الضباط الذين قادوا انقلاب عام ١٩٦٦، في الوقت الذي حصل فيه المشاركون على معدلات ترقية متسارعة بعد الاطاحة بنكروما، وتجاوزه الكثير من الضباط مثل الرائد كوكر ابياه الذي صار عقيداً في ظرف ثلاث سنوات أو أقل(٢٧)، وتعيين العقيد توم باريماه الذي يصغره بعامين قائداً للجيش بينما بقي اتشيمبونج الذي انتقد الحكومة في صيف عام ١٩٧١ لتخفيضها الرواتب والمكافآت بشكل كبير وبقيَ في رتبته(٢٨)، لم ينل ترقية مماثلة لإقرانه(٢٩).

ثانياً: عند تعيين اتشيمبونج لقيادة اللواء الأول في تشرين الأول عام ١٩٧١ كان ذلك التعيين على اساس مرحلي، بينما تجادل وزراء الحكومة حول الشخصية المناسبة لتعيينه للمنصب ذاته بشكل دائم، واخيراً جرى الاتفاق على تعيين اتشيمبونج كقائد للواء الأول وتمت المصادقة على ترقيته في ١٢ كانون

الثاني عام ١٩٧٢ لرتبة عقيد، لكن قرار الترقية لم يصل لاتشيمبونج إلا يوم ١٤ كانون الثاني أي بعد قيامه بالانقلاب(٣٠).

سرعان ما شكّل العسكريون بعد الانقلاب تحديداً في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٧٢ مجلساً لإدارة البلاد أطلقوا عليه مجلس الإصلاح الوطني – Natioal Redemption Council– NRC(٣١)، ضمّ الضباط الذين جرى اقصاؤهم وتهميشهم أثناء حكم مجلس التحرير الوطني وحكم حزب التقدم(٣٢)، وترأس اتشيمبونج المجلس وكان بمثابة رئيساً للبلاد، وضمّ ضباطاً عسكريين ورئيس الشرطة ومدنياً واحداً، واخذ المجلس على عاتقه إدارة البلاد ورسم السياسة الاقتصادية والعلاقات الخارجية(٣٣).

انهالت بعد الانقلاب بأقل من اربع وعشرين ساعة رسائل التهنئة من مختلف انحاء البلاد إلى مكاتب مجلس الإصلاح الوطني، وخرجت الجماهير في أغلب المدن تأييداً للحكومة العسكرية وحاملين لافتات عبرت عن سخطهم من حكومة بوسيا وكان أبرز شعاراتهم « تسقط ضريبة التنمية ، لا للمزيد من القبيلة ، نحن نكره المجتمع الطبقي الزائف والارستقراطية في غانا ، يسقط التأمين الشامل الجديد، وفي ١٨ كانون الثاني خرج ما يقارب اربعين الف شخص لشوارع اكرا بدعوة من نقابات العمال تأييداً للعسكريين(٣٤).

علّق بوسيا من لندن على الانقلاب قائلاً «إنّه فردي لا معنى له وان شعب غانا سيثور ضد الانقلابيين وأنّ حكومته تحظى بدعم الشعب وتأييده وليس لديّ أدنى شك في ان الشعب لن يدعم الانقلاب البائس» (٣٥)، وعلّق كذلك بعد مرور اسبوع على عملية الانقلاب بأن الانقلاب يمثل الضباط لا الجماهير، وأكّد أنّهم قاموا باستخدام السلاح واحداث عملية الانقلاب نتيجة مطالبة الحكومة لهم بدفع ثمن الكهرباء والماء فضلاً عن أنّهم أعلى الفئات اجراً في المجتمع، وأشار إلى أنّ تقليص رواتبهم مثّل مساهمة بسيطة من اجورهم في ما تعلق بخفض النفقات(٣٦).

أكّد بوسيا أنّ قرار حكومته بزيادة إيجارات مساكن ضباط الجيش أسهم في احداث الانقلاب وأنّ التدخل العسكري ما كان إلاّ لدوافع أنانية(٣٧)، لاسيّما وان التدخل العسكري عام ١٩٦٦ كان مختلفاً تماماً عن التدخل العسكري عام ١٩٧٢، لأن الحلول السياسية للتغيير انعدمت في الأول، على عكس الثاني، الذي وعلى الرغم من تلكؤ حكومة بوسيا إلّا أنّ التغيير عبر الطرق الديمقراطية كان ممكناً(٣٨).

من خلال تحليل المعطيات السابقة، يمكننا القول أن الانقلاب لم يكن مجرد استجابة للأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة، بل كان أيضاً نتيجة لطموحات شخصية لدى أتشينبونج، فبينما لعب سوء الإدارة والتدهور الاقتصادي دوراً رئيسياً في تأجيج الاستياء العام، إلا أن الدوافع الشخصية للقائد العسكري كانت عاملاً حاسماً في توجيه الأحداث نحو الحل العسكري بدلاً من المسارات الديمقراطية.

مما يُلاحظ أيضاً أن أتشينبونج لم يعتمد في حركته على أساس عرقي أو أيديولوجي محدد، بل استقطب مجموعة من الضباط الساخطين والمثاليين، مما يشير إلى أن نجاح الانقلاب لم يكن قائماً على ولاءات تقليدية، بل على استثمار حالة الغضب داخل المؤسسة العسكرية، وهذا ما عكس ديناميكية الصراعات السياسية في غانا خلال تلك الفترة، حيث لم تكن الانقلابات مجرد تعبير عن مطالب شعبية، بل كانت أيضًا انعكاساً للمصالح الشخصية والمنافسة على السلطة داخل النخبة الحاكمة

ثانياً: الفكر السياسي لاتشيمبونج والموقف الخارجي منه:

رغم تأكيد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أنّ اتشيمبونج لم تكن تربطه أيّة صلة بنكروما(٣٩) إلّا أنّ مصادر أخرى أشارت لتأثر اتشيمبونج به ومن الواضح تماماً أنّه من المؤيدين لسياساته السابقة في إدارة البلاد(٤٠)، وإنْ لم يدّع الارتباط به لكن بعض الاجراءات التي اتخذها اتشيمبونج اوحت لذلك، منها سعيه إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من دون الاعتماد على ما وصفه «التبعية الاستعمارية الجديدة» لكنه

اختلف مع نكروما باعتماده الزراعة بدلاً الصناعة(٤١).

هدف اتشيمبونج إلى اتباع سياسة خارجية ودّية ضمن ميثاق الامم المتحدة وعضوية الكومنولث(٤٢)، ورغم أنّه تلقى جزءاً من تعليمه العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد رفض التعاون مع الاخيرة وفضّل (الحياد الايجابي) و(عدم الانحياز) ووصف حكومته أنّها حكومة ثورية تنتقد سياسة الغرب باستمرار، ورفض الحوار معها ممّا أدّى إلى عدم تحقيق هدف الاخيرة من البرنامج التدريبي والعسكري للضباط الافارقة ومنهم اتشيمبونج(٤٣).الذي أكمل عاماً كاملاً من التدريب في كلية الأركان العامة في فورت ليفنوورث Fort Leavenworth في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من الشخصيات البارزة الذين كانت تأمل منهم نوعاً من التأثير في العلاقة بين البلدين إلّا أنّ بقي بسيطاً على عكس ما كان متوقع(٤٤).

بخلاف الانقلاب الأول عام ١٩٦٦ وحسب رأي المؤرخين انه مدعوماً من قبل وكالة المخابرات الأمريكية، اختلف الأمر عام ١٩٧٢(٤٥) إذ بعد مرور أيام قليلة على الانقلاب أرسل السفير الأمريكي في غانا فريد هادسل Fred Hadsel (٤٦). برقيةً إلى واشنطن تحدث فيها عن المعضلة الاساسية التي أقلقته كما وصفها، موضحاً أنّ الدفاع عن حكومة بوسيا ما هو إلّا دفاع عن الديمقراطية في غانا، غير أنّه (اي بوسيا) كان بطيئاً بحل المشكلات الرئيسة في بلاده(٤٧).

أوضح هادسيل ان مجلس الإصلاح الوطني سيطرّ على غانا بشكل تام وان ايّ عمل امريكي لدعم بوسيا ستقابله الحكومة العسكرية الغانية بقوة، ممّا يعني الاضرار بالمصالح الأمريكية في غانا وافريقيا بشكل عام، وكان الانطباع الذي تركه هادسل عن اتشيمبونج ورفاقه انهم عديمو الخبرة إلى حد مؤسف في الإدارة الحكومية، وبدا انهم متحدون فقط نتيجة استيائهم المشترك لقلة الترقيات(٤٨).

اشار اتشيمبونج لتدريبه العسكري في الولايات المتحدة وأوضح بفخر أنّ معظم أعضاء مجلس الإصلاح الوطني كانوا من خريجي المدارس الأمريكية والبريطانية، وأكّد على أهمية تلك التدريبات للقوات الغانية، إلّا أنّ السفير الأمريكي هادسيل اشار إلى أنّ اتشيمبونج غير قادر على المصادقة النهائية على برامج التعليم والتدريب العسكري الأمريكي، كما أنّه عديم الخبرة على الاطلاق في إدارة الدولة وغير مطلع على العلاقات والالتزامات الدولية وشكّك في حكمه، بالمقابل لم يظهر اتشيمبونج اي ارتباط او ولاءٍ سياسياً للولايات المتحدة(٤٩).

بالمقابل أعلن اتشيمبونج ان علاقاته الخارجية لن تُبنى إلّا وفقاً لسياسيات ومتبنيات نكروما ومنها العمل على تكوين غانا الافريقية(٥٠)، وكانت السياسة الخارجية للنظام الجديد عبارة عن تحديات جرت صياغتها لإثبات قدراتهم للدائنين الغربيين وإظهار أنّهم عكس حكومة بوسيا قادرون على الوقوف بوجه الغرب(٥١) بعد ان القطع الحديث عن الوحدة الافريقية لسنوات استؤنف من قبل اتشيمبونج مجدداً الذي أكّد ايمانه المطلق بها ودعا إلى الالتزام بأهداف وغايات منظمة الوحدة الافريقية، كما قرّر اعادة العلاقات الدبلوماسية لبلاده مع المعسكر الشرقي ومنها الصين الشعبية والمانيا الشرقية، وإحياء مشاريع المساعدات السوفيتية الصينية التي توقفت بعد الاطاحة بنكروما(٥٢)، كما أشارت وزارة الخارجية إلى أنّ جميع الدول التي ابقت على تمثيلها الدبلوماسي في اكرا أعلنت بشكل غير(٥٣). مباشر الاعتراف بالنظام الجديد(٥٤).

اشار المؤرخون الغانيون إلى وثيقة سرية وصلت لندن مهربة من غانا أكّدت أنّ الاتحاد السوفيتي كان يقف خلف انقلاب عام ١٩٧٢، وكشف الصحافي ألبرت اوسو بواتينغ في حديث له انّه كان ينتمي للمخابرات الغانية، وبناءً على طلب اتشيمبونج أجرى اتصالات مع الاتحاد السوفيتي مباشرة بعد الانقلاب ليرسلوا اثنين من خبراء الامن الداخلي لحماية النظام الجديد من المؤامرات، كما أكّد أنّ الاتحاد السوفيتي دفع ٤٣ الف جنيه استرليني مكافأة للقوات التي دعمت الانقلاب(٥٥).

على الصعيد الافريقي أكّد مجلس الإصلاح الوطني دعمه حركات التحرر في افريقيا والالتزام بالتحرير

كامل للقارة من الاستعمار، وعزّز علاقاته مع ليبيا والجزائر وزامبيا وجمهورية مالي والنيجر وساحل العاج (٥٠)، كما ارسل وفوداً عديدة لدول جوار غانا لتعزيز العلاقات وقام بنفسه بزيارة توغو، وزار غانا بعد انقلاب عددٌ من رؤساء دول غرب افريقيا، في الوقت ذاته أعلن اتشيمبونج رفضه الحوار مع نظام جنوب يقيا والحديث عن اي شكل من اشكال الفصل العنصري(٦٧)، وعمل على تأميم الشركات الاجنبية ممّا ى لتفاقم المشاكل مع الغرب لا سيّما بريطانيا، وزادت حدتها عندما قطعت غانا علاقاتها الدبلوماسية مع كيان الصهيوني عقب حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وبات ذلك القرار مؤشراً على عودة غانا للمعسكر اهض للإمبريالية(٥٨).

أ: التطورات السياسية في ظل نظام مجلس الإصلاح الوطني:

هدت الأيام الأولى للانقلاب داخل غانا احتفالات ومسيرات إذ خرج الشعب الغاني للشوارع في المدن كبرى مثل اكرا والمراكز الاقليمية احتفالاً باسقاط نظام بوسيا بمشاركة الحكام العسكريين والزعماء المحليين تفت الجماهير بحماس ورفعوا لافتات أدانت بوسيا كتبوا عليها «بوسيا خائن افريقيا» و «الاشتراكية ل الوحيد لإنقاذ غانا»(٥٩) واشترك العمّال والنساء اللواتي التحقن بمسيرات حاشدة تأييداً للنظام ديد(٦٠)، وسط طقوس خاصة بالغانيين مثل ذبح الاغنام وسكب الخمور على بعضهم(٦١).

ذ اتشيمبونج بعد الانقلاب قرارات عديدة منها تعطيل الدستور، وحل البرلمان وحظر الأحزاب سياسية(٦٢)، إذ عَدَّ نظام الأحزاب والتعددية عبئاً لم يجلب إلا الانقسام والكراهية وتنمية المصالح ضيقة(٦٣)، وكانت له وجهات نظر مختلفة عن قادة الانقلاب العسكري الأول حول نوع النظام سياسي المناسب لغانا وظهر ما يعرف بالموقف الشعبوي بعيداً عن التيارين الاشتراكي والليبرالي، كما اتهم حزاب السياسية والافراد المنتمين لها بأنّهم رجال اعمال يستغلون الجماهير للفوز بالسلطة والثروة، الذين ليأ ما يعتمدون على خلق الازمات بين المجموعات المتقاطعة في المجتمع من أجل كسب الأصوات(٦٤).

لن اتشيمبونج في خطاب له موجه للشعب الغاني أنّ حكومته ستكون لها قاعدة اجتماعية واسعة تشمل سياسيين وممثلي الهيئات الدينية ومجالس الزعماء والنقابيين وممثلي جمعيات المزارعين والحكومات المحلية، ر ان كلامه هذا كان للاستعراض الاعلامي فقط إذ سرعان ما أعلن أنّ المجلس الحاكم الذي سيتولى إدارة لاد سيقتصر على الجيش فقط(٦٥).

لك مجلس الإصلاح الوطني السلطتين التشريعية والتنفيذية وتميز انقلاب عام ١٩٧٢ عن انقلاب م ١٩٦٦ إذ أنّه لم يسلم السلطة لأكبر الضباط سناً، وأعلن أتشيمبونج رئيساً له وللبلاد وقائداً عاماً نوات المسلحة، ومسؤولاً عن جميع اوامر التعيين والعزل في مجلس الإصلاح الوطني(٦٦)، كما أنّ الاخير نّب نفسه لأهم وزارتين هما وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ووزارة الدفاع(٦٧)، كما حاول اضفاء بع اللامركزية في الحكم فأنشأ لاحقاً ثمانية وخمسون مجلساً اقليمياً جديداً(٦٨).

كم النظام العسكري بموجب المرسوم الأول الذي أصدره في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٢ ومثّل الشكل القانوني لس الإصلاح الوطني وبموجبه باتت القرارات التي تصدر عنه لها قوة القانون، وأصدر فوراً قراراً بتجميد مول الرئيس بوسيا وزوجته والوزراء وأعضاء حزب التقدم، وبمرسوم أخر أقرّ مجلس الإصلاح الوطني عقوبة سجن ثلاث سنوات لكل شخص يقوم بأي عمل يقصد به إثارة الشغب ضد النظام الجديد(٦٩).

نّ اللواء أ.ن فيري الذي كان رئيس اركان الدفاع في عهد نكروما بمنصب مفوضاً للخارجية، وانقسم الوزراء ، الأكان والأيوي، وترأس مفوضون عسكريون جميع المناطق مع عدم تعيين ايّ مدني في المناصب الإدارية قليمية(٧٠)، وحصل سبعة من أعضاء مجلس الإصلاح على حقائب وزارية، وكانت عناصر الحكومة ديدة(٧١) مؤلفة من قبل الشخصيات التي تعرضت للتهميش والاقصاء في مراحل سابقة(٧٢)، كما

حرص اتشيمبونج على الحد من الصراع العرقي إذ امر بتجريم العرقية وشطب مفردة القبيلة من الوثائق الرسمية كخطوة لتشجيع الهوية الوطنية والقضاء على الانقسامات التي انتجتها الانظمة السابقة(٧٣).

احتفظ رئيس البلاد اتشيمبونج بسلطة منح الثقة والاعتراف بالزعماء المحليين ممّا يعني توفير الحماية القانونية للقوانين العرفية للمجتمع والتحقق من الولاية القضائية التقليدية للزعماء بالمقابل كان من زعماء المجالس التقليدية انْ يقدموا للنظام الحاكم الدعم السياسي الكامل(٧٤)، ويتضح لنا من خلال ذلك بأن اتشيمبونج سعى لتكريس الديكتاتورية وانهاء التجربة الديمقراطية في البلاد.

وسعت دائرة مجلس الإصلاح ليصل عدد الأعضاء إلى عشرة واسقط المجلس اسمين من المجموعة الأولى من الأسماء، وهما القائد بوهام والمقدم بانور، وجرى تعيين ستة اسماء جديدة ومن بين هؤلاء العميد اس لوي لارسن – As–lUey–Larsen، والعقيد س.أ إرسكين S.A. Erskine، والعميد البحري كواي، والعميد تشارلز بوسولي Charles Beausolie، والرائد ك.ب أغبو K. B. Agbo، وج. كوبينا (المفتش العام للشرطة المعين حديثًا) وبعد خمسة أيام من الانقلاب، تمت إضافة العقيد أدجيتي والرائد فيلي إلى مجلس الإصلاح، ليصل عددهم إلى اثني عشر عضواً وكان مور قد احتفظ بمنصبه بصفته المدعي العام لكنه فقد عضويته في المجلس، وممّا يلفت النظر ان الغالبية في مجلس الإصلاح هم من الجيش، على عكس مجلس التحرير الوطني NLCإذ كان مقسم بين الشرطة والجيش(٧٥).

تبرأ اتشيمبونج من سياسة سلفه المتعلقة بتقليص امتيازات الضباط وعمل على اعادتها كما اتخذ قرارات عديدة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي – سيتم التطرق لها في المبحث الثالث – ومنها ما يتعلق بالجوانب السياسية والادارية، وجاءت تلك القرارات مغايرة لما اتخذ بعهد بوسيا، وامر جميع أعضاء الحكومة السابقة بالتوجه إلى اقرب مركز للشرطة حفاظاً على ارواحهم، بالمقابل وجه بإعادة عمل اتحاد النقابات العمالي(٧٦).

طلب اتشيمبونج من أعضاء مجلس الإصلاح الوطني الكشف عن اصولهم المالية فوراً، وإعادة تعيين الموظفين البالغ عددهم (٥٦٨) الذي جرى فصلهم في عهد بوسيا واعادة النقابات العمالية والتزام النظام العسكري بحرية التعبير، والتأكيد على رعاية عائلة نكروما، وحدد اتشيمبونج سبعة اهداف لحكومة الانقلاب العسكرية، كانت أبرزها التأكيد على وحدة الامة والشعب، والتنمية الشاملة للقوى العاملة، والاعتماد على الذات، وخدمة الشعب والوطن والاخوّة، وتعبئة الروح الفكرية والروحية(٧٧).

أجرى اتشيمبونج تغييرات في مجلس الإصلاح الوطني، شملت مناصب القيادة العليا في القوات المسلحة، إذ حلّ العميد آشلي لارسن محل اللواء أدو كرئيس لأركان الدفاع ، وأصبح العقيد إرسكين قائدًا للجيش بدلاً من العميد تووم باريما والعميد بوسولي قائدًا جديدًا للقوات الجوية(٧٨)، وارتفع عدد الوزراء في ظل حكم مجلس الإصلاح الوطني من اربعة عشر وزيراً عام ١٩٧٢ إلى تسعة عشر وزيراً عام ١٩٧٩(٧٩).

أسفر التعديل الوزاري الجديد عن إقالة ضباط الجيش المشكوك في ولائهم من مناصبهم القيادية، كما جرى عزل الجنرال أدو والعميد تووم باريما، المقربين من بوسيا، والذين اعتُقلا بعد وقت قصير من الانقلاب، وافرج عنهما لاحقا بعد ان جردا من واجباتهما القيادية في الجانب الامني، تم تعيين أدو لاحقًا مفوضًا للزراعة، وهو منصب غير حسّاس من الناحية الأمنية، بينما جرى تعيين تووم باريما سفيراً لغانا في زائير ورواندا، وبات العسكريون يستحوذون بصورة عامة على جميع المناصب المهمة في الدوائر ومؤسسات الدولة كافة ليحلوا محل المدنيين(٨٠).

تمثلت إحدى الحقائق الملفتة حول التمثيل الزائد لضباط جيش الأيوي (الذين تعرضوا للاقصاء خلال الجمهورية الثانية)، وهم كل من (أشلي لارسن، وسيلورمي، وأجبو، وكواي)، الأمر الذي اثبت بعض

مصداقية الشائعات القائلة بأن ضباط جيش أيوي هم العقل المدبر للانقلاب ولكنهم وضعوا أتشيمبونج (أشانتي) من الناحية التكتيكية في السلطة، ولفت كوفي اونور بشأن انقلاب عام ١٩٧٢ إلى دور العامل القبلي في قيام الانقلاب، وأكّد أنّ مهندسي الانقلاب الرئيسيون من الأيوي ثاني اكبر المجموعات العرقية في غانا التي ترى نفسها في معارضة لجميع الحكومات المؤلفة بغالبية من الأكان (الاشانتي)(٨١).

يمكننا القول أنّ أتشيمبونج عمل على تهدئة واستمالة الأيوي لسببين اساسيين الأول تعويضهم عن الاضطهاد والاقصاء الذي تعرضوا له خلال مدة حكم بوسيا، اما السبب الثاني كان إيماناً منه أنّهم سيكونون حلفاء موثوقين في مواجهة بوسيا نظراً لمظلوميتهم السابقة الى جانب رغبته في تجنب اي رد فعل قد يهدد استقرار نظامه.

وفي الاطار ذاته تبنى اتشيمبونج خطوات مهمة من أجل السيطرة على الأوضاع منها احتجاز جميع أعضاء حكومة بوسيا وأبرز الناشطين والمعارضين، ونجحت التدابير والخطط التي سار عليها لتفادي ردة الفعل من انصار بوسيا وبعض المعارضين، ولم تكن هناك أيّة أعمال مقاومة علنية للانقلاب، باستثناء حالتين قُمِعَتا بسهولة، تسبب بهما الجنرال عريفة الذي ورد في وقت سابق أنه تعهد بدعم أتشيمبونج في يوم الانقلاب، واشترك بالتخطيط معه العقيد آوسي أوسو قائد القوات الخاصة بالنظام الجديد، وأُدين بعض الضباط التابعين لنظام بوسيا وحكم عليهم بالاعدام، وفي مطلع تشرين الأول عام ١٩٧٣ أُعتقل عدد من اتباع حزب المؤتمر الشعبي (نكروما) منهم كوجو بوتسيو وجون تيتيفا وإيمورو أريانا وآخرين بتهمة التخريب(٨٢).

بقي المتهمون قيد الاحتجاز ولم يتم إطلاق سراحهم حتى سيطر مجلس الإصلاح الوطني على البلاد بالقوة، إذ شعر اتشيمبونج بضرورة تهدئة الأوضاع المضطربة مع المعارضين وفي نيسان ١٩٧٤ خفف الاحكام الصادرة بحق المعتقلين.

والسؤال المطروح هنا هو كيف تعامل اتشيمبونج مع مشكلة الشرعية وتسليم السلطة للمدنيين؟

واجه اتشيمبونج ورفقاؤه عقب اتمام عملية الانقلاب بنجاح مشكلة الشرعية وإدارة الدولة مع غياب الاهداف المحققة لا سيّما وانّهم لم يكن لديهم اي هدف سياسي مهم سوى مخالفة القرارات التي أصدرها بوسيا(٨٣)، كما أنّ قادة انقلاب عام ١٩٦٦ أقروا أنّهم سيعودون إلى ثكناتهم كما اعترفوا بتواضع بقلة خبراتهم في إدارة شؤون الأمة، غير أنّ ذلك الأمر لم يحصل مع اتشيمبونج ورفقائه إذ طالما كانوا يتهربون من الاجابة عن موعد تسليم السلطة للمدنيين، وفي اجتماع للجنة الاقتصادية المؤلفة بموجب مرسوم رقم ٢ أوضح مجلس الإصلاح الوطني انه لا ينوي تقاسم السلطة السياسية وعملية صنع القرار مع المدنيين(٨٤).

واجه اتشيمبونج صعوبات في إدارة المشكلة الرئيسية المتمثلة بخروج المجلس العسكري من المشهد السياسي، لا سيّما وأنّه وجد نفسه يترعم جيشاً اطاح بنظامين مدنيين في غضون ست سنوات ويُنظر للجيش على انه يثير العداوة العرقية داخل غانا، ولم يكن اتشيمبونج يسعى لتسليم السلطة إلى مجاميع يرى ولائها للخارج، فضلا عن أنّه لم يكن لديه أي بديل سياسي او شخصية سياسية يتعامل معها كما فعل الذين انقلبوا على نكروما حينما سلموا السلطة تدريجيا لبوسيا(٨٥).

وُصِفَ نظام اتشيمبونج بأنه نظاماً معاق سياسياً منذ البداية نتيجة عدم وضوح رؤيته السياسية وعجزه عن استمالة جمهور اي من الجناحين السياسيين جناح نكروما او جناح بوسيا، على الرغم من أنّه بدا يميل نحو افكار نكروما في المراحل الأولى، الأمر الذي جعل أعضاء حزب نكروما يأملون في تسليم السلطة لهم من قبل اتشيمبونج إلّا أنّهم سرعان ما أصيبوا بخيبة أمل حينما بان حرص النظام العسكري على توخي الحذر وتجنب اي محاولة لتسليم السلطة إلى المدنيين(٨٦).

سرعان ما شهدت غانا تحديات أمنية كبقية الدول الناشئة التي تحصل فيها انقلابات عسكرية، تمثل بمساعٍ قادها سفير حكومة بوسيا في توغو انتور Senyo Gatror Antor (١٩١٣-١٩٨٦) إلى فصل إقليم فولتا الغاني (توغو لاند البريطانية سابقاً)، وضمه إلى دولة توغو، وكانت مشاعر الانفصال واضحة في اقليم فولتا، وأسست لذلك جمعيات بعد شباط ١٩٧٢ مثل جمعية شباب فولتا، جمعية تنمية منطقة فولتا، وادمجت في ما بعد كلا الجمعيتين بجمعية واحدة تحمل اسم جمعية فولتا للتنمية والشباب(٨٧).

دفعت تلك التطورات اتشيمبونج في تموز ١٩٧٣ إلى إلقاء القبض على عدد من زعماء منطقة فولتا المحرضين على الانفصال والانضمام إلى توغو، كما وجه الاتهامات لبوسيا في تجديد دعوات الانفصال التي سبق وإنْ روّج لها عام ١٩٥٦، وأكّد اتشيمبونج أنّ نظامه لم يميز بين منطقة وأخرى من حيث التنمية، ووعد بتصحيح المواقف، كما التقى بالرئيس التوغولي ايديما وأكّدا على نجاح التعاون بين الطرفين لمكافحة التهريب الذي ربما كان عاملاً لتشجيع منطقة فولتا لطرح مسألة الانفصال(٨٨).

وبموجب ذلك تصدت الحكومة العسكرية بقوة لدعوات الانفصال وحذرت عبر رئيس الأركان اشلي لاسين سكان الاقليم من تلك الاتجاهات الانفصالية وفي حفل له أدان أولئك المحرضين عليها ووصفهم بـ (الخونة)، كما ناشد باسم مجلس الإصلاح الوطني سكان الاقليم بعدم الاصغاء لهم، وأكّد حاجة البلاد للمال لتنفيذ مشاريع التنمية لا لخوض حرب ضد دعاة الانفصال(٨٩)، كما أنّ التطورات على المستوى البلاد بنحو عام والمواجهة مع النظام العسكري أسهمت في تراجع صدى من قضية الانفصال(٩٠).

رابعاً: حرية الرأي والصحافة في عهد مجلس الإصلاح الوطني

على الرغم من النجاحات الأولية التي قام بها مجلس الإصلاح الوطني إلّا أنّ ذلك لم يمنع تشكيل معارضة سياسية ضده لا سيّما بعد احتجازه اكثر من الف شخصية من انصار ومؤيدي بوسيا ومسؤولي حزب التقدم، كما أعلن مجلس الإصلاح عن احباطه محاولة انقلابية فاشلة قام بها رئيس المجلس العسكري المنحل افريفه، وفور استلامه السلطة وضع وزارة الإعلام وأمانة الدعاية مباشرة تحت سيطرة أتشيمبونج(٩١).

سرعان ما تراجع مجلس الإصلاح الوطني عن منهجه الذي طرحه فور استلامه السلطة وللضمانات التي قدمها بشأن حرية الصحافة، وأكّد بحلول شهر اذار ١٩٧٢ أنّه لن يسمح بحرية الصحافة إلّا بقدر ما يتوافق مع توجهات النظام العسكري وفي الثامن عشر من تموز ١٩٧٢ وعقب انتشار انباء عن محاولة انقلابية غير فاعلة احبطت بسهولة(٩٢)، قررت الحكومة حظر صحيفتي بايونير اليومية والصدى الاسبوعية، واشارت صحيفة ديلي جرافيك الحكومية إلى أنّ الحظر لم يكن انتهاكاً لحرية الصحافة، بل اسكات الصحفيين غير المهنيين(٩٣)، كما فرضت الحكومة غرامة (١٠) الاف سيدي غاني أو (٣) الاف جنيه استرليني أو السجن لخمسة اعوام على كل من يحوزته أعداد قديمة من الصحف المذكورة(٩٤).

أصدر المجلس مرسوماً التشهير بالصحف وترخيصها عام ١٩٧٢ الذي ألزم جميع الناشرين والمطابع والموزعين للصحف والمجلات بالحصول على ترخيص صادر عن وزارة الإعلام(٩٥)، كما أصدر مجلس الإصلاح مجموعة مراسيم بالضد من المعارضة ومنها مرسومٌ يقضي بإعدام كل من يحاول الاطاحة بالحكومة، وكان من المفترض أنْ يطبق على كوجو بوتسيو وجون تينيغا اللذين قادا محاولة انقلاب عام ١٩٧٣ لكن الحكم جاء بسجنهما مدى الحياة، وجاء مرسوم جديد يقضي بعدم نشر أو تداول المطبوعات من دون ترخيص وزارة الاعلام(٩٦).

عمل اتشيمبونج فور وصوله السلطة إلى إصدار مرسوم حظر الشائعات في تموز ١٩٧٣ ومعاقبة ناقليها او المروجين للاخبار الكاذبة، التي من شأنها أنْ تسبب القلق او الاحباط بين السكان، وحدد المرسوم عقوبة نشر الشائعات وكل ما سبب سخط الجماهير ضد مجلس الإصلاح الوطني بغرامة لا تتجاوز الف دولار،

او عقوبة لا تتجاوز ثلاث سنوات او كليهما، وانتقدت صحيفة ديلي جرافيك ذلك المرسوم واشارت إلى امكانية استخدامه من قبل المتنفذين في الحكومة والمتورطين بعمليات فساد ضد خصومهم(٩٧).

كما أصدر مرسوم اخر حظر فيه التجمع لأكثر من شخصين لاعتقاده بوجود خطر بنقلهم للشائعات السلبية ضد نظامه، وانتشر المثل الغاني «اثنان او اكثر مجتمعين ينشرون شائعات» في محاكاة لما ورد في انجيل متى «حيثما اجتمع اثنان او ثلاثة باسمي فهناك اكون في وسطهم»(٩٨) وبدأ النظام العسكري بتضييق الحريات واعتقال كل معارض له وشملت الاعتقالات محرري الصحف، مثل كوتين مينساه محرر صحيفة غانا تايمز وجي دبليو كيه محرر صحيفة ديلي جرافيك، واستبدلوا بمحررين آخرين بناءً على موافقة الحكومة العسكرية(٩٩).

وامعاناً في التقييد تولى اتشيمبونج بنفسه وزارة الاعلام والعلاقات العامة لفرض رقابته الصارمة عليها، ومنع في مرسوم اخر اي محكمة في النظر في القضايا ضد الدولة بما في ذلك القضايا التي تخص الصحافة، بالمقابل في حال قامت الصحافة بالتشهير برجال حكم نظام بوسيا لا يحق لهم التوجه للقضاء لمحاسبة تلك الصحف(١٠٠).

رداً على تلك الأحداث، أصدر طلاب الجامعات في غانا في حزيران ١٩٧٤ صحيفةً أطلقوا عليها اسم أخبار غانا وجرى توزيع العدد الأول بنجاح، وفي شهر تشرين الأول قامت الحكومة بمصادرة العدد الثاني بعد ان هاجمت المطابع، ولم يفلت من سيطرتها سوى أعداد قليلة، وحمل العدد في صفحاته انتقادات للحكومة التي قررت إلغاء مخصصات طباعة الكتب المدرسية وتقليل الإنفاق على المدارس والإشارة إلى خيبة امل الشعب من حكم العسكريين.

كما كثرت الشكاوى والسخط على النظام العسكري وكان أول تحدٍ سياسي واجه النظام هو خروج العسكريين من السياسة والعودة إلى الثكنات وقدّم ذلك الطلب مجموعة من المحامين الغانيين وأيّدهم بذلك الطلاب وعدد من المؤسسات، وأدرك المحامون أنّ انقلاب اتشيمبونج لم يقم بالتغييرات العميقة في الحياة السياسية والاجتماعية من أجل تحسين واقع المجتمع، وأكّدوا أنّ اجراء اصلاحات اقتصادية لا يعني منح الشرعية للحكومة.

الخاتمة:

يتضح من تحليل التجربة الغانية أن النظام العسكري الغاني في سنوات اتشيمبونج الاولى، رغم نجاحه النسبي في تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية على الصعيد الاقتصادي، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الدين الخارجي وتحسين شروطه، مما أكسبه دعماً ظرفياً في بعض القطاعات، إلا أنه أظهر ميلاً واضحاً نحو تكريس السلطة واحتكارها، فقد تميز هذا النظام بإصراره على البقاء في الحكم من خلال أدوات قمعية، وغياب أي خطوات فعلية نحو إعادة بناء نظام ديمقراطي مدني، وبدلاً من أن تشكل النجاحات الاقتصادية مدخلاً نحو إصلاح سياسي شامل، استُخدمت كغطاء لتعزيز شرعية الحكم العسكري وتأجيل عملية الانتقال السياسي، وقد أدت هذه السياسات إلى تراكم الغضب الشعبي وتصاعد الضغوط الداخلية، لا سيما من القوى المدنية والنقابية، التي رأت في استمرار الحكم العسكري تهديداً للاستقرار السياسي ومستقبَل الحكم التعددي في البلاد.

الهوامش:

(١) كوفي افريفا بوسيا: ولد في عام ١٩١٣ التحق بالمدارس المحلية التبشيرية ، حصل على البكالوريوس في لندن عام ١٩٣٩ ، تنقل ما بين غانا وبريطانيا لإكمال دراسته ، حصل على الدكتوراه عام ١٩٤٧ من جامعة اكسفورد ، انتخب عضواً في المجلس التشريعي عام ١٩٥١ واصبح زعيما لحزب المؤتمر الغاني المعارض ثم اندمج مع الاحزاب المعارضة لبؤلف الحزب

المتحد ، نُفي الى لاهاي عام ١٩٥٩ ، عاد الى غانا بعد انقلاب عام ١٩٦٦ ومارس عمله السياسي ١٩٦٩-١٩٧٢ ، توفي في المنفى في انكلترا عام ١٩٧٨. وسترد في الفصل القادم تفاصيل عمله السياسي. للمزيد ينظر :
Harris M. Lentz,Op.Cit, Op.Cit, P 350.

(٢) Colin Legum et al , Africa Contemporary Record Annual Survey and Documents ١٩٧١-١٩٧٢, Africana Publishing Corporation, London, ١٩٧٢, P ٥٥٢.

(٣) Osman AL-Hassan , Politicized Soldiers: Military Intervention In the Sudan , Phd Thises , Washington State Uinversity, ٢٠٠٤, P ١٨٧-١٨٨.

(٤)اتشيمبونج: ولد في كوماسي في ٢٣ ايلول ١٩٣١ لأبوين من المذهب الكاثوليكي وعرق الاشانتي تلقى تعليمه في مدارس الارساليات المحلية وفي الكلية المركزية للتجارة، عمل مدرساً حتى اوائل الخمسينيات، انضم للجيش واصبح ضابطاً عام ١٩٥٩، كما حضر مدارس التدريب في الولايات المتحدة وبريطانيا، خدم في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الكونغو عام ١٩٦٢، جرت ترقيته إلى عقيد ثم عُيّن قائداً للواء المشاة الأول في اكرا في تشرين الأول عام ١٩٧١. للمزيد ينظر:
Harris M. Lentz, Heads of States and Governments Since ١٩٤٥, Routledge, New York, P ٥٠١.

(٥) Daniel Miles Mcfarland, Op.Cit , P Ixx, Defense Intelligence Agency, U.S. Department of Defense , Analysis of the causes of military coups in sub-Saharan Africa, ١٩٦٠-١٩٨٢ , Orkand and Arizona State University , ١٩٨٥.

(٦) Michael Kweku Addison , Preventing military intervention in West Africa a case study of Ghana , Master Thesis , Monterey, California, Naval Postgraduate School, USA, ٢٠٠٢, P ٢١.

(٧) Obed Yao Asamoah , The Political History of Ghana (١٩٥٠-٢٠١٣): The Experience of a Non-Conformist , Author House , USA, ٢٠١٤ P ١٣٨.

(٨) Akylnba Kofi Etsiah , Foreign Policy Under Military Rule in Ghana, ١٩٦٦-١٩٨٢ , Thesis Master , University Witwatersrand , Johannesburg , ١٩٨٥, P ١٦٣.

(٩)جريدة الجمهورية (العراق) ، العدد ١٢٨١، ١٥ كانون الثاني ١٩٧٢ ؛
Esew Ntim Gyakari , A Critical Analysis of Transition to Civil Rule in Nigeria and Ghana (1960 – 2000) , Phd , University Zaria, Nigeria , 2001.P 192 ; Irving Kaplan et al , Op.Cit , P 38 ; Betty Grace Stein George, Education in Ghana, U.S. Department of Health, Education, and Welfare, Office of Education, 1976 , P 41-42.

(١٠) Paul Nugent , Africa Since Independence: A Comparative History , Palgrave and Macmillan , UK-USA , 2012, P 216.

(١١) Quoted in Akylnba Kofi Etsiah , Foreign Policy Under Military Rule in Ghana, 1966-1982, Thesis Master , University Witwatersrand , Johannesburg , 1985, P 169 ; Colin Legum et al, 1972-1973, P 597.

(١٢) Simon Baynham , Civilian Rule and the Coup ‹Etat: The Case of Busia›s Ghana , a Department of Political and Social Studies , RMA ,

.Sandhurst Published , 1978, P 31
Roger Gocking, The history of Ghana, Greenwood Publishing (١٣)
.Group, USA, 2005. P161
Owusu, Maxwell, «The search for Solvency: Background to the Fall (١٤)
of Ghana›s Second Republio», Africa Today, Vol. 19, No. 1, Guerrilla
.Warfare (Winter, 1972) , P. 34
.Daily Graphic, Accra, July 29, 1971 (١٥)
Björn Hyten , Soldiers and Politics: The Case of Ghana , Journal of(١٦)
.Peace Research , Issue 2, Vol 17, 1980 , 181
Dan-Bright Dzorgbo, Ghana in Search of Development The Chal- (١٧)
lenge of Governance, Economic Management and Institution Building,
.Taylor & Francis, 2017 , 236
.Paul Nugent , Op.Cit, P 216(١٨)
Tapan Prasad Biswal, Ghana- Political and Constitutional Develop- (١٩)
.ments , North ern Book Centre, New Delhi , P 132
Obed Yao Asamoah , The Political History of Ghana (1950-2013): (٢٠)
The Experience of a Non-Conformist , Author House , USA, 2014, P
.137
(٢١)محمد عاشور مهدي ، دليل الدول الافريقية ،معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة، 2007،ص
.359
.Op.Cit ,P 27 ,(٢٢)
Prabhakar Parakala , Op.Cit, P 225; Colin Legum et al, 1972-1973, (٢٣)
.Op.Cit, P 599
Björn Hyten , Op.Cit , 181; Dennis Austin and Robin Luckham ,(٢٤)
.Op.Cit, P 55
Simon Baynham , Civilian Rule and the Coup ‹Etat: The Case of (٢٥)
Busia›s Ghana , a Department of Political and Social Studies , RMA ,
.Sandhurst Published , 1978, P 31
.Ghana Observed, Op.Cit, P 161 (٢٦)
Chuka Onomichili , African Democratization and military coups,(٢٧)
.Westport, Connecticut London , 1998, P 41
General CIA Records,Documents, Intelligence Memorandum Ghana(٢٨)
.Situation Report, No. 0672/72, 13 January 1972
Dennis Austin and Robin Luckham , Politicians and Soldiers in Gha-(٢٩)
.na 1966-1972 , Routledge, New York, 2014, Op.Cit, P 55
.Ibid, P 55 (٣٠)
(٣١)محمد عاشور مهدي، المصدر السابق، ص 359.
Paul Nugent, Boundaries, Communities and State-Making in West (٣٢)
Africa
.The Centrality of the Margins, Cambridge University Press, 2019, P 442

(٣٣) United States. Department of State ,Office of Media Services, 1973, P 4.

(٣٤) Colin Legum et al, 1972–1973, Op.Cit, P 599.

(٣٥) Los Angeles Times (Newspapers) , USA, Jan 14, 1972.

(٣٦) New York Times, (Newspapers),USA, 22 January 1972.

(٣٧) Simon Baynham , Op,Cit , P 31.

(٣٨) Robert Pinkney, Democracy and Dictatorship in Ghana and Tanza–nia , MACMILLAN PRESS LTD , 1997, P 40.

(٣٩) General CIA Records,Documents, Intelligence Memorandum Gha– na Situation Report, No. 0672/72, 13 January 1972.

(٤٠) Obed Yao Asamoah , Op.Cit , P 137.

(٤١) MinionK. C.Morrison , Political Partiesin GhanathroughFour– Republics A Pathto Democratic Consolidation , Comparative Politics, Vol. 36, No. 4 (Jul., 2004) , P 425–426.

(٤٢) The Guardian ,(Newspapers), London, Jan 18, 1972 ;

(٤٣) John Valentine Clune , The Abongo Abroda : Military Internatioal, Training, and Peace In Ghana and The United States, 1960–1992 , thesis Phd , University of Kansas , 2014, P 140 ; Gocking, Roger , Op.Cit, P 170.

(٤٤) Blood and Honor , Op.Cit, P 141–142.

(٤٥) Gocking, Roger, Op.Cit, P 166.

(٤٦) فريد هادسيل. ولد في اوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من اذار عام ١٩١٦، حصل على البكالوريوس من جامعة ميامي عام ١٩٣٧، نال الماجستير وبعدها الدكتوراه عام ١٩٤٢ من جامعة شيكاغو، عمل سفيراً في الصومال، ثم عينه الرئيس الأمريكي نيكسون سفيراً في غانا في حزيران عام ١٩٧١، توفي عام ٢٠١٠. للمزيد ينظر:

(٤٧) United States. Dept. of State, News letter , University Michigan , 1971, P 16. Fred L. Hadsel, «Secret Telegram from U.S. Ambassador Fred L. Hadsel to the Secretary of State, January 20, 1972; Subject: Ghana Coup,» Telegram (Accra, January 20, 1972), RG 59 SNF 1970–1973; Box 2325, folder POL 23–9 Ghana

(٤٨) Ibid.

(٤٩) John Valentine Clune , The Abongo Abroda : Military Internatioal, Training, and Peace In Ghana and The United States, 1960–1992 , thesis Phd , University of Kansas , 2014, P 144

(٥٠) Donald Rothchild and E. Gyimah –Boadi , Ghana›s Return to Civil– ian Rule , Africa Today, Vol. 28, No. 1, Return to Civilian Rule in Ghana and Nigeria (1st Qtr., 1981), P 8.

(٥١) Joseph Godson Amamoo , The Ghanaian Revolution , iUniverse, USA, 2000, Op.Cit, P 199.

(٥٢) Obed Yao Asamoah, Op.Cit, P 140.

(٥٣) General CIA Records,Documents, Weekly Summary Secret, Ghana The Cautious Junta , NO. 0354/72 28 January 1972.

(٥٤) United States. Joint Publications Research Service , Translations on Sub-Saharan Africa, Vol 1433 – 1440 , 1974, P 16.

(٥٥) Colin Legum et al, 1972–1973, Op.Cit, P 606–607.

(٥٦) John Valentine Clune , Op.Cit, P145.

(٥٦) Gocking, Roger , Op.Cit, P 171.

(٥٧) Mike Oquaye, Politics in Ghana 1972–1979, Tornado Publications , Accra, 1980, P 11.

(٥٨) Kwaku Gyening Owusu, Military Coups in Ghana, 1969–1985 , This–es Master , Linkopings University, Sweden, 2008 , P 37.

(٥٩) Maxwell Owusu , Rebellion, Revolution, and Tradition: Reinterpret–ing Coups in Ghana, Comparative Studies in Society and History , Cam–bridge University , Vol 31 , No.2 , Apr. 1989, P 385.

(٦٠) Paul Stacey , Rethinking the Making and Breaking of Traditional and Statutory Institutions in Post–Nkrumah Ghana , African Studies Review, Volume 59, Number 2 (September 2016) , P 15.

(٦١) Prabhakar Parakala , Military Regimes, Securiry Doctrines, and For– eign Policy : Brazel, Indonesia , and Ghana , Phd Thesis , University of London , 1991, P 226.

(٦٢) Robert Pinkney, Democracy and Dictatorship in Ghana and Tanza– nia , MACMILLAN PRESS LTD , 1997 , Op.Cit, P 40.

(٦٣) Dan–Bright Dzorgbo, Ghana in Search of Development The Chal–lenge of Governance, Economic Management and Institution Building, Taylor & Francis , 2017 , P 238.

(٦٤) Prabhakar Parakala , Op.Cit, P 223; Irving Kaplan et al , Op.Cit , P 38 ; Betty Grace Stein George, Education in Ghana, U.S. Department of Health, Education, and Welfare, Office of Education, 1976, P 271.

(٦٥) Gocking, Roger , Op.Cit , p 161.

(٦٦) محمد عاشور مهدي ، المصدر السابق ، ص 359.

(٦٧) Los Angeles Times (Newspapers) Jan 17, 1972.

(٦٨) Esew Ntim Gyakari , Op.Cit, P 193.

(٦٩) عين التشيمبونج كوبينا وزيراً للداخلية، سيلوري ادو مهام خاصة في الزراعة، بي كيه نكيجبي وزيراً للتعليم، العقيد كوامي اساتي وزيراً للعمل والرعاية الاجتماعية.والعقيد افيري للشؤون الخارجية، والرائد امياه وزيراً للاراضي والمعادن.

(٧٠) Colin Legum et al, Op.Cit, P 561.

(٧٠) Akylnba Kofi Etsiah , Op.Cit, P 171.

(٧١) علي حسين ياسين ، التفاعلات الاثنية واثرها في بناء النظام السياسي لدول غرب افريقيا (غانا – غينيا – مالي) انموذجاً ، اطروحة دكتوره، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2019، ص 91–90 ؛

(٧٢) Colin Legum et al, 1972–1973, Op.Cit, P 606.

(٧٢) Paul Stacey , Op. Cit, 215.

(٧٣) Kumi Ansah–KOI , Police and Society: A Study of the Role of the Police in the Political System (1957–1979) , Master Thesis , University of

.Ghana , 1981 , P24
(٧٤) Colin Legum et al, 1972–1973, Op.Cit, P 598 .
(٧٥) Obed Yao Asamoah , Op.Cit , p 140.
(٧٦) Irving Kaplan et al , Op.Cit, P 272.
(٧٧) Simon Johnson, African Successes Government and Institutions,
.Volume I, University of Chicago Press, 2016, P 174–175
(٧٨) Joseph R. Oppong and Esther D. Oppong , Ghana , Chelsea House
.Publishers , 2003, P 66
(٧٩) Kwame Boafo–Arthur , Democracy and stability in West Africa: the
Ghanaian experience , Department of Peace and Conflict Research. Upp–
.sala University and North Africa Institute Uppsala, Sweden, 2008, P 41
(٨٠) Obed Yao Asamoah, Op.Cit, 142.
(٨١) Tapan Prasad Biswal , Op.Cit, P 134.
(٨٢) Dan–Bright Dzorgbo , Op.Cit, P 239.
(٨٣) Donald Rothchild and E. Gyimah –Boadi , Op.Cit , P8–9.
(٨٤) Tapan Prasad Biswal , Op.Cit, P 135.
(٨٥) Obed Yao Asamoah, Op.Cit, P145–146.
(٨٦) Colin Legum et al,Op.Cit, P 561.
(٨٧) United States. Joint Publications Research Service, Translations on
.Sub–Saharan Africa, Vol 1479–1496, JPRS publications, June 1974, P 23
(٨٨) Obed Yao Asamoah, Op.Cit, P146
(٨٩) Gocking, Roger, Op.Cit, P 172.
(٩٠) General CIA Records, Documents, Weekly Summary Secret, Ghana
.١٩٧٣ January ١٢ ,٧٣/٠٣٥٢ .: A year after a Coup, NO
(٩١) Colin Legum et al ,١٩٧٣–١٩٧٢ Op.Cit, P ٦٠٤.
(٩٢) Frank Barton, The Press of Africa Persecution and Perseverance,
.٢٤ P ,١٩٧٩ ,Palgrave Macmillan UK
(٩٣) Audrey Gadzekpo , Communication Policies in Civilian and Military
.٣٩ P ,(١٩٩٧) ٢ .١١ Regimes: The Case of Ghana , African Media Review
(٩٤) Gocking, Roger, Op.Cit, P ١٧٢.
(٩٥) Colin Legum et al,Op.Cit, P ٦٥٠.
(٩٦) Comfort Max–Werth , Juju and statecraft Occult Rumorsand politics
,in Ghana , thesis Phd, Victoria University of Wellington, New Zealand
.٧٣–٧٢ P ,٢٠١٦
(٩٧) Mike Oquaye , Op.Cit, P ١٢.
(٩٨) Gocking, Roger, Op.Cit, P ١٧٢.
(٩٩) Colin Legum et al, Africa Contemporary Record Annual Survey and
London Africana Publishing Corporation, New ,١٩٧٥–١٩٧٤ Documents
.٦٤٦ P ,١٩٧٥ York
(١٠٠) Mike Oquaye , Op.Cit, P ٥٨–٥٩.

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

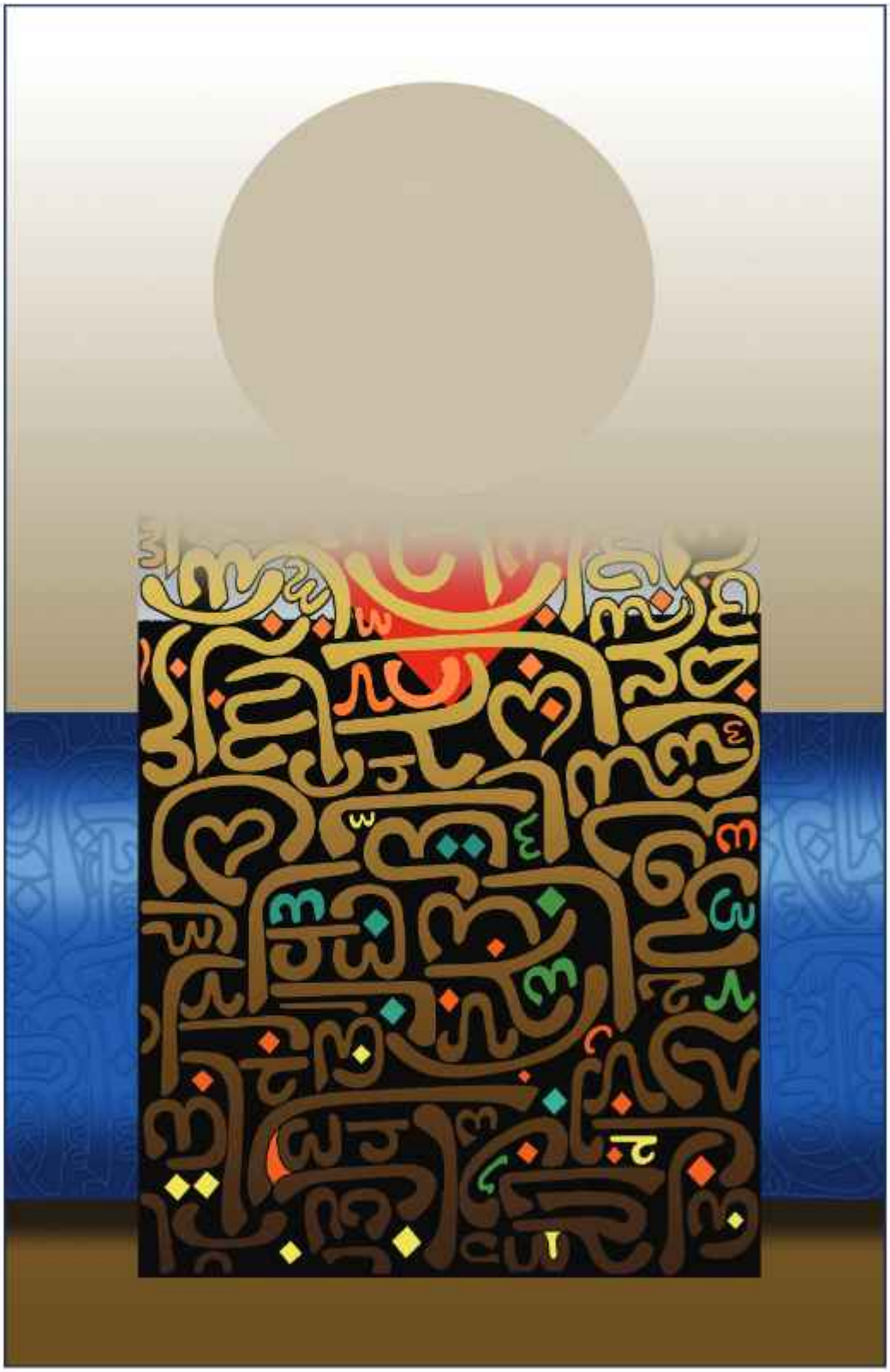

Al-Thakawat Al-Biedh Magazine

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon